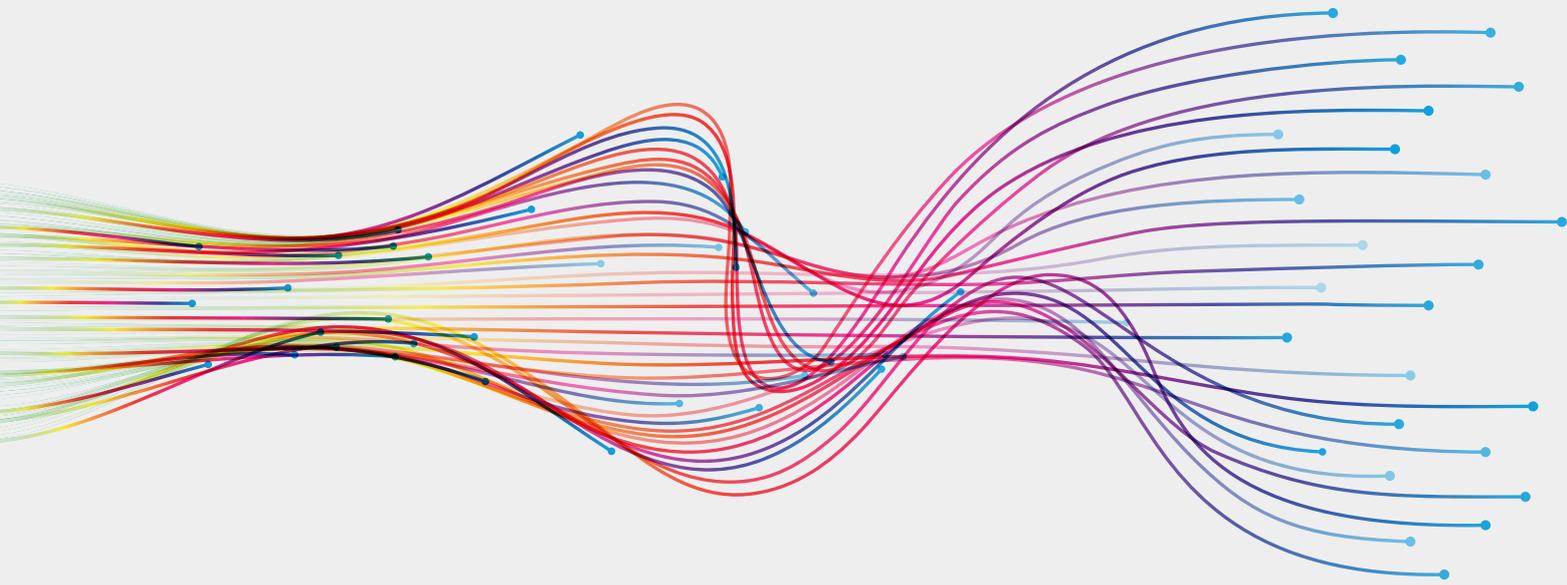




الاتحاد البرلماني الدولي
من أجل الديمقراطية. من أجل الجميع.

استخدام تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي التوليدي في البرلمانات



© korkeng/Shutterstock.com

ملخص

ظهرت تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي التوليدي (GenAI) منذ أواخر عام ٢٠٢٢ كوسيلة جديدة لإنشاء المحتوى. وتعد هذه التكنولوجيا بتحقيق مكاسب في الإنتاجية ولعلها تُحدث تغييرات جذرية. ويُرتقب حدوث المزيد من التطورات السريعة في هذا المجال.

ومع تطور هذه التكنولوجيا، من المرجح ظهور العديد من حالات استخدامها في البرلمانات. وسيكون من المناسب أن تتبع معظم البرلمانات نهجا تدريجيا يقوم على تحديد المخاطر.

واستنادًا إلى الممارسات البرلمانية الحالية والأبحاث التي أجراها مركز الابتكار في البرلمان التابع للاتحاد البرلماني الدولي، تُشجّع البرلمانات على الشروع في تجربة تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي التوليدي، وذلك، على سبيل المثال، من أجل توفير الوقت في مهام مثل إعداد ملخصات النصوص وإنشاء محاضر المناقشات البرلمانية. وينبغي إجراء هذه التجارب في «بيئة مختبرية» آمنة قبل بدء تنفيذها على نطاق واسع.

بيد أنه يجب أن تتوخى البرلمانات أقصى درجات الحذر فيما يتعلق بإدخال الذكاء الاصطناعي التوليدي في الأنظمة التشريعية الأساسية في هذه المرحلة. ومن الضروري توفر مستويات عالية من الثقة في التكنولوجيا وعمليات الحوكمة القوية قبل التفكير في اتخاذ هذه الخطوة.

ونطاق بنيات الذكاء الاصطناعي التوليدي يجعل من الصعب فهم كيفية توليد نتائج مدخلات معينة وفهم سبب توليد هذه النتائج (دون الأخرى). ويمكن أن يُحدِث هذا الأمر ظاهرة «الهلوسة»، حيث يمكن أن تظهر نتائج غير دقيقة أو مضللة أو مختلقة.

غير أن الذكاء الاصطناعي التوليدي لا يشكل التطور الأخير. إذ توجد تكنولوجيات أخرى قائمة على الذكاء الاصطناعي، بل إن تكنولوجيات أكثر قوة ستبدأ في محاكاة وتقليد الدماغ البشري، لتصبح أكثر قابلية للتنبؤ وأكثر اتساقاً. ومن بين الأمثلة على ذلك ما يلي:

- الحوسبة العصبية، التي تهدف إلى إعادة إنتاج عملية التفكير البشري رقمياً؛
- الذكاء الاصطناعي الرمزي العصبي، الذي يجمع بين قدرات التعلم الإحصائية المستندة إلى بيانات الشبكات العصبية باستخدام المنطق الرمزي.

وعلى مدى السنوات القليلة المقبلة، سيتعين على البرمانات تقييم وفهم فوائد ومخاطر جميع أشكال الذكاء الاصطناعي الناشئة. فالذكاء الاصطناعي التوليدي ما هو إلا البداية.



فهم الأثر والمخاطر

لنعتبر مجموعة من المهام اليومية التي تنفذ في البرمانات، مثل: إجراء البحوث وتحرير الوثائق والخطب ومعالجة التعديلات وصياغة التشريعات. ولننظر الآن في شكل المخاطر التي تترتب على كل من هذه المهام. من هنا نتساءل، ما هي الضمانات والقواعد الداخلية التي يلزم وضعها حتى يتسنى إسناد أي من هذه المهام إلى تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي؟

ويعد مستوى التأثير مهماً: فمن المحتمل أن توجد مهام محددة تحديداً جيداً نسبياً بحيث يمكن استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي لإنجازها دون أن يترتب على ذلك مخاطر أو أن المخاطر تكون ضئيلة. إلا أنه في حالات أخرى، مثل صياغة التشريعات، يمكن أن يكون الأثر المحتمل عالياً جداً ويكون له تأثير عميق في حياة الناس.

ولا شك أنه من الممكن إدارة المخاطر والتخفيف من حدتها، ولكن ذلك يتطلب توفر الشفافية في صميم أنظمة الذكاء الاصطناعي. وتعتبر «إمكانية التفسير»، أي القدرة على فهم كيفية إنتاج أنظمة الذكاء الاصطناعي التوليدي لنتائج معينة والسبب وراء ذلك أمراً حيوياً، لأنها تكفل الشفافية والمساءلة، وتمكّن من اتخاذ القرارات المستنيرة واستخدام الذكاء الاصطناعي بشكل أخلاقي. وسيتعين على البرمانات إثبات أن هذه المبادئ مدمجة في استخدامها للذكاء الاصطناعي التوليدي من أجل بناء الثقة بين الأعضاء وعامة الناس.

ومن المرجح أن تواجه التشريعات واللوائح صعوبة في مواكبة الوتيرة السريعة لتطوير التكنولوجيا. غير أنه في العديد من الحالات، يمكن للقوانين القائمة المتعلقة بالتضليل والحملات الانتخابية والملكية

إن الذكاء الاصطناعي يُستخدم عادة في العديد من البرمانات. ومن بين الأمثلة على ذلك، برامج مكافحة الفيروسات وبرامج حماية البريد الإلكتروني العشوائي وبرامج الأمن السيبراني. وتستخدم هذه الأنظمة الذكاء الاصطناعي لاتخاذ الآلاف من القرارات السلسلة في كثير من الأحيان كل يوم.

وقد ظهرت تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي التوليدي منذ أواخر عام ٢٠٢٢ وهي تشكل موضوع اهتمام ونقاش كبيرين في الوقت الحالي. ومن المتوقع أن يكون لها تأثير كبير على حياتنا، وتعتمدها البرمانات بالفعل، على الأقل تجريبياً. وهي شكل من أشكال الذكاء الاصطناعي الذي يمكن أن يُطلب منه إنشاء نصوص أو صور أو غيرها من البيانات الأخرى باستخدام نماذج توليدية تستند إلى كميات ضخمة من البيانات (يُشار إليها غالباً باسم «نماذج اللغة الكبيرة»، أو بالاختصار LLMs). وتتعلم نماذج الذكاء الاصطناعي التوليدي أنماط وهياكل مدخلاتها من خلال التدريب، ثم تُولد بيانات جديدة ذات خصائص مماثلة.

ويمكن أن يسرّع الذكاء الاصطناعي التوليدي عملية إنشاء المحتوى وأن يؤدي إلى ظهور أشكال جديدة من إنشاء المحتوى. دعونا نتصور، في حالة البرلمان، أن تنفيذ الذكاء الاصطناعي التوليدي قد شمل مجموعة التشريعات بأكملها وأنه يمكنه استخدامها في صياغة مشاريع قوانين جديدة. لكن هناك مخاوف بشأن الشفافية والدقة والاستخدام المسؤول لهذه التكنولوجيا. فسبب التركيز على الذكاء الاصطناعي التوليدي هو قدرته على إنشاء محتوى يُعتبر مهماً أو مؤثراً ولكنه قد يكون أيضاً خاطئاً وضاراً.

وتُبرز هذه الإحاطة الموجزة الاعتبارات الرئيسية المتعلقة بالذكاء الاصطناعي التوليدي التي من المهم أن يكون أصحاب المناصب العليا في الإدارات البرلمانية، بمن فيهم أولئك الذين يشغلون مناصب في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، على دراية بها. ومن نواحٍ عديدة، ينبغي أن تكون خارطة الطريق الخاصة بإدخال الذكاء الاصطناعي التوليدي مماثلة لتلك الخاصة بالتكنولوجيات الجديدة الأخرى التي يُنظر في إمكانية استخدامها في البرلمان، وأن تتبع نفس منحنى اعتماد التكنولوجيا.



توقع حدوث تغير سريع

لقد حدث توسع هائل في الإمكانيات التي يوفرها الذكاء الاصطناعي التوليدي في الأشهر الأخيرة. وسيستمر هذا التطور السريع لقدرات هذه التكنولوجيا في تحسين جودة الأدوات المتاحة ودقتها، كما يرجح أن يخفف من تكاليفها. وشيئاً فشيئاً، لن يظهر الذكاء الاصطناعي التوليدي في أنظمة البرلمان فحسب، بل سيظهر أيضاً في برمجيات الأطراف الثالثة التي يستخدمها البرلمان.

وفي حين يتيح هذا التطور الفرص، فإنه يؤدي إلى نشوء المخاطر. ولذلك ينبغي أن يصاحب وتيرة التنمية وضع ضمانات وآليات للمراقبة لضمان الاستخدام الآمن والفعال في البرمانات. وإن تعقيد

الذكاء الاصطناعي التوليدي على الوثائق البرلمانية حصراً، لأن جودة هذه الوثائق معروفة جيداً. ولكن قد يكون من السابق لأوانه في هذه المرحلة المبكرة استخدام التكنولوجيا في العمليات التجارية الأساسية.



الحفاظ على تضمين البشر في العملية

لا شك في أن الذكاء الاصطناعي التوليدي سيظهر في البرلمانات بصورة غير مباشرة من خلال التطبيقات والأنظمة التي يستخدمها الناس (في بعض الأحيان مع قدر ضئيل من التحكم في وجودها، ولا بد من اعتبار أنه يتم دمجها على نحو متزايد في التطبيقات الشائعة مثل مايكروسوفت إكسيل أو Google Docs).

وحيثما يجري تنفيذ هذا النظام في الأنظمة البرلمانية الأساسية، مثل تلك المستخدمة في صياغة التشريعات، سيتعين على البرلمانات أن تتوخى الحذر والمراقبة والإشراف من أجل ضمان الموثوقية والدقة. وداخلياً، ستضم مشاريع الذكاء الاصطناعي التوليدي مجموعة من أصحاب المصلحة، بمن فيهم أخصائيو تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والأمن السيبراني، والموظفون القانونيون، والمسؤولون عن حماية البيانات.

وفي هذه المرحلة من تطور الذكاء الاصطناعي التوليدي، لا بد من الحفاظ على التدقيق والمراقبة البشرية في جميع العمليات التي يُدخل فيها البرلمان هذه التكنولوجيا. ويجب أن تكون أي نتائج قابلة للتفسير وأن تخضع للمصادقة من الخبراء، ويجب أن يكون النظام بأكمله قابلاً للمرجعة.



بناء القدرات بواسطة التعاون

إن الذكاء الاصطناعي التوليدي متشابك ومعقد وقد تنطوي إجاباته على فوارق دقيقة. وقد تفتقر فرادى البرلمانات التي تعمل بمفردها، في البداية على الأقل، إلى المهارات والمعارف اللازمة لتنفيذ الأنظمة القائمة على الذكاء الاصطناعي التوليدي بصورة آمنة وفعالة. ومع ذلك، فإن هذا يشكل تحدياً أمام عدد متزايد من البرلمانات، ولدى الهيئات التشريعية التي تسير على مسار التبنّي بالفعل دروساً مهمة تستطيع أن تشاركها.

ويشجع مركز الابتكار في البرلمان التابع للاتحاد البرلماني الدولي البرلمانات على التعاون وتبادل حالات الاستخدام والمشاكل والحلول. فالتحدث مع الآخرين يساعد على ضمان تخفيف المخاطر وتحقيق الفرص. ويشارك مركز الابتكار في البرلمان التابع للاتحاد البرلماني الدولي مشاركة كبيرة في وضع دليل الممارسات الجيدة في استخدام الذكاء الاصطناعي. وتُشجّع جميع البرلمانات على التواصل مع مركز الابتكار في البرلمان وبحث فرص للتعاون مع الجامعات والأكاديميين في هذا المجال.

الفكرية والشهير، على سبيل المثال، أن تحمي من إساءة استخدام المحتوى الذي ينشئه الذكاء الاصطناعي.



ضمان إرساء ثقافة قوية للتحويل الرقمي

ينبغي أن يخضع اعتماد الذكاء الاصطناعي التوليدي في البرلمانات لنفس الإجراءات الروتينية التي تخضع لها الحلول التكنولوجية الأخرى، من اكتشاف وتعلم واختبار وتطوير لحالات الاستخدام البسيطة وإطلاق المشروع.

ونظراً لحدثة الذكاء الاصطناعي التوليدي وسرعة التغيير، يبدو من المعقول البدء بحالات استخدام صغيرة يمكن التحكم فيها جيداً، ثم البناء على أساسها، واتخاذ نهج تكراري يقوم على النموذج الأولي للتطوير. ويمكن الاطلاع على نهج التحويل الرقمي وأمثلة للممارسات الجيدة في [دليل التحويل الرقمي في البرلمانات](#) الذي نشره الاتحاد البرلماني الدولي ورابطة الأمناء العاميين للبرلمانات.

وقد يحتاج القادة البرلمانيون وأصحاب الأعمال التجارية وإدارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمستخدمون، أكثر من أي وقت مضى، الدخول في حوار مستمر لتقرير ما إذا كان يتعين مواصلة استخدام هذه التكنولوجيا المحددة (وأين تُستخدم). بالإضافة إلى أن اهتمام سياسي كبير يولي إلى الذكاء الاصطناعي التوليدي، حيث تعقد اللجان البرلمانية جلسات استماع للخبراء وتحقيقات لتحديد آثاره الأوسع على المجتمع. ويتيح ذلك فرصة لضمان أن يكون الأعضاء على إلمام بإيجابيات وسلبيات هذه التكنولوجيا.



التحلي بالواقعية فيما يتعلق بحدود الذكاء الاصطناعي التوليدي

إن الأنظمة التي تستخدم الذكاء الاصطناعي التوليدي لها حدودها ولا يمكن الاعتماد عليها بصورة موثوقة تماماً حتى الآن. ويمكن أن تكون إجاباتها عرضة للتحيز والتفسيرات الخاطئة، ولا يمكن لهذه الأنظمة أن تضمن الدقة دائماً. ومن الضروري تدريب نماذج اللغة الكبيرة وفقاً للمبادئ الأخلاقية بغية ضمان أن تكون المواد المصدرية واسعة النطاق وأن تتجنب التحيز الجنساني أو تكريس القوالب النمطية أو تقييد وجهات نظر الأقليات. وليس من السهل القيام بذلك، لا سيما أن هذه الأنظمة لا يمكن أن تعتمد إلا على ما هو موجود بالفعل. والواقع أنه مع انتشار الذكاء الاصطناعي التوليدي على نطاق واسع، فإن هناك إمكانية أن يتحول إلى مرجع ذاتي، ويتعلم من المحتوى المتولد عنه. وهذا بدوره يمكن أن يؤثر على جودة النتائج.

ولذلك قد تكون نقطة البداية بالنسبة إلى البرلمانات هي تجربة الذكاء الاصطناعي التوليدي وإنشاء نماذج أولية واتباع نهج تكراري. وهذا من شأنه أن يساعد البرلمانات على اكتشاف إمكانات الذكاء الاصطناعي التوليدي. وقد يكون مهماً أيضاً تجربة تدريب أنظمة

وقد أعدّ هذه الإحاطة الموجزة مركز الابتكار في البرلمان التابع للاتحاد البرلماني الدولي بمساعدة كبيرة من مجلس الشيوخ الإيطالي، وبمساهمة من برلمانات النمسا واليونان وأيرلندا ومجلس النواب الشيلي.

وهي تقدم توجيهات أولية للبرلمانات بناءً على الوضع في آذار/ مارس ٢٠٢٤. ولأن التكنولوجيا تتطور بسرعة، من المتوقع أن يجري تحديث هذه التوجيهات بانتظام. وتدعى البرلمانات إلى تبادل تعليقاتها وتحديثاتها مع مركز الابتكار في البرلمان على عنوان البريد الإلكتروني التالي: [.innovation@ipu.org](mailto:innovation@ipu.org)

أعدّ هذا المنشور بدعم مالي من الاتحاد الأوروبي، بالشراكة مع المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية، في إطار مشروع INTER PARES | البرلمانات في شراكة - المشروع العالمي للاتحاد الأوروبي لتعزيز قدرة البرلمانات.

ولا تعبّر التسميات المستخدمة في هذا المنشور وطريقة عرض المواد فيه عن أي رأي للاتحاد البرلماني الدولي أو الاتحاد الأوروبي بشأن الوضع القانوني أو التنموي لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، ولا بشأن سلطات هذه الأماكن أو بشأن رسم حدودها أو تخومها.

ولا يُراد بذكر شركات محدّدة أو منتجات شركات صانعة معيّنّة، سواء أكانت تلك المنتجات محمية بموجب براءة أم لا، أن الاتحاد البرلماني الدولي أو الاتحاد الأوروبي يؤيدها أو يوصي بها تفضيلاً لها على غيرها من الشركات أو المنتجات التي تماثلها في الطبيعة ولم يرد ذكرها.

وقد اتخذ الاتحاد البرلماني الدولي جميع الاحتياطات المعقولة للتحقق من المعلومات الواردة في هذا المنشور. ومع ذلك، فإن المواد المنشورة توزّع من دون أي ضمان صريح أو ضمني من أي نوع. وتقع مسؤولية تفسير تلك المواد واستخدامها على عاتق القارئ. ولا يتحمل الاتحاد البرلماني الدولي أو الاتحاد الأوروبي، بأي حال من الأحوال، المسؤولية عن الأضرار التي قد تترتب على استخدام تلك المواد.



European
Union

WYDE
Parliaments



INTER PARES
Parliaments in Partnership
EU Global Project to Strengthen the Capacity of Parliaments

International
IDEA
Implemented by
International IDEA